مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م١٦، ع٢، ص ص ١٣٣-١٥٠ (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)

العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن
دراسة ميدانية

وليد زكريا صيام
أستاذ مساعد
رئيس قسم المحاسبة

حسني علي خريوش
أستاذ مساعد
قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
الجامعة الهاشمية – عمان
المملكة الأردنية الهاشمية

(قدم للنشر في ١٤٢٢/١١/١٩هـ وقبل للنشر في ١٤٢٣/٢/٢٨هـ)

المستخلص : هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، ولتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية وذلك عن الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠م، وتحليلها إحصائيا. حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية، وحجم البنك مقاسًا بإجمالي الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان وعمر البنك، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي.
ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية:

حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى.
- وجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها .

وقدم الباحثان في نهاية الدراسة العديد من التوصيات التي من شأنها الإسهام في إنجاح أعمال البنوك التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور في مواجهة تحديات العولمة.

مقدمة

لقد حققت الصناعة المصرفية الأردنية خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين إنجازات هامة على الصعيد المحلي والعالمي إذ استطاعت أن تقوم بدور فاعل ومميز في خدمة الاقتصاد الأردني وذلك من خلال إسهامها في دعم السوق المالي وابتكار صيغ تمويل حديثة ترفد المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الأموال. ناهيك عن تحقيق بعض البنوك الأردنية لتصنيف متقدم بين البنوك العالمية ودخول بعضها أسواق التمويل الدولي وبلورة صيغ التعاون المالي بين البنوك الأردنية ونظائرها العربية والأجنبية في مجال تمويل المشاريع المختلفة في الوطن العربي.

ورغم كل ذلك فإنه لا يخفى أن الصناعة المصرفية الأردنية تعاني من بعض نقاط الضعف، لاسيما وأن التحولات الجارية عالميًا تضع البنوك الأردنية أمام تحديات جسام تجعلها مطالبة بتبني استراتيجيات فعالة وملائمة لتجاوز هذه التحديات ولامتلاك القدرة على التماشي مع متطلبات التطوير والتحديث.

ونجدنا متفائلين – رغم ضخامة التحديات — في قدرة البنوك الأردنية على التماشي مع متطلبات التطور والتحديث ومواجهة التحديات لاسيما وأن من التجارب التي شهدتها البنوك الأردنية هناك تجارب رائدة تستحق من يقلدها ويدرسها بعناية فائقة لاسيما وأن الدور الملقى على عاتق القطاع المصرفي الأردني يكبر عاما بعد عام في ضوء المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، إسهاما من الباحثين في مساعدة إدارة تلك البنوك على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل بما يضمن للبنوك استمراريتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن والخروج بتوصيات تساعد البنوك في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها، ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحية تلك البنوك لتفاديها ووضع الحلول الملائمة لها .

أهمية الدراسة

كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على مواكبة المستجدات وتحصين الذات لمواجهة تحديات العولمة، ولعل قدرة البنوك التجارية في الأردن على تحقيق ذلك مرتبطة بنجاحها في تحقيق الربحية والاستمرارية وتحقيقها أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه.

وتعود أهمية دراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن إلى كون الربحية دليلاً على كفاءة إدارة البنك، ومؤشرًا إيجابيًا للعملاء الذين يتعاملون معه، ومصدر اطمئنان للمستثمرين فيه، وموضع ثقة للجهات الرسمية، وتعزيزًا للبيئة الاستثمارية، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تنبع من حاجة العديد من فئات المجتمع للنتائج التي ستتمخض عنها.

وتكتسب هذه الدراسة مزيدا من الأهمية كونها الأولى – حسب علم الباحثين – التي تناولت دراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن ميدانيا من واقع البيانات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنوك ذاتها والجهات المشرفة عليها.

خطة (منهجية) الدارسة

تشتمل خطة الدراسة على ما يلي:

أولا: الدراسات السابقة

دراسة (أبو فخرة، ١٩٩٧م)

هدفت إلى دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية والمشتركة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥)، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة جوهرية إحصائيًا بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية بشكل عام. وعند دراسة أثر مكونات الربحية على رأس المال في البنوك مجتمعة، أظهرت النتائج أن هناك أثرًا جوهريًا لخمس مكونات للربحية فقط على رأس المال، بينما اختلفت تلك المكونات من بنك لآخر، وتمثلت مكونات الربحية المؤثرة تأثيرًا جوهريًا على رأس المال في تلك البنوك في درجة التركز المصرفي، ومعدل تكاليف التشغيل لإجمالي الأصول، ومعدل الأصول الخطرة لإجمالي الأصول، ومعدل مصروفات الفوائد إلى حق الملكية، وأخيرا معدل تكاليف التشغيل إلى حق الملكية.

دراسة (عبد الجابر، ٢٠٠٠م)

ضمن ورقة العمل التي قدمتها في إحدى الندوات اقترحت عددا من التوجهات التي تساعد البنوك الأردنية على تحسين مستوى إسهامها في تنشيط الاقتصاد الأردني ومنها:

- توجه البنوك الأردنية للاندماج فيما بينها لكي تتكون منها بنوكٌ أكبر حجما وقدرة على مواجهة المنافسة وتطوير خدماتها وتقليل عناصر كلفتها.
- أن تعنى البنوك بتنمية مواردها البشرية وتطوير قدرات موظفيها ورفع مستوى سلوكهم المهني وذلك عن طريق التدريب المستمر وحلقات العمل داخل البنك وخارجه.
- رفع أداء العمل المصرفي وذلك بتحسين اختيار العملاء والأعمال التي تمولها وترفدها بالتسهيلات الائتمانية مما يقلل من الديون المعدومة والهالكة ويرفع من ربحية البنوك عما هي عليه حاليا ويجعلها قطاعا رائدا يشد القطاعات الأخرى إلى الأمام ويعطي المودع الثقة والأمان.

كما دعت البنوك الأردنية إلى تطوير خدماتها المصرفية لكي لا تظل محصورة في الودائع والجاري المدين والاعتمادات والكفالات والحوالات وغيرها من الخدمات التقليدية. إذ أن المطلوب منها هو ابتكار أدوات جديدة تقدمها لعملائها مثل صناديق الاستثمار المشتركة وإسناد القروض للشركات والحسابات الخاصة لعملائها وغير ذلك من تطورات مصرفية جديدة.

دراسة (مصطفى، ٢٠٠٠م)

في حديثه عن السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، أكد على أن النمو الاقتصادي الذي نتطلع إليه يتطلب وجود مؤسسات وساطة مالية فعالة وقوية تعزز الاستقرار النقدي وتدعم كفاءة تخصيص الموارد. ولكي تضطلع البنوك بهذا الدور لا بد لها أن ترتقي بوساطتها المالية وبدورها في تطوير سوق رأس المال وأن توسع نطاق خدماتها المالية الأخرى، لذا لا بد من التركيز على تدعيم مؤسسات الجهاز المصرفي وتفعيل المنافسة في السوق المحلي وحث البنوك على الاندماج بهدف خلق بنوك كبيرة وفاعلة تستفيد من وفورات الحجم وتنويع الخدمات فتكون قادرة على المنافسة بكفاءة في مجال الائتمان والاستثمار وتقديم خدمات مصرفية متقدمة ومنتجات حديثة من خلال قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وأساليب الاستثمار والتمويل المتقدمة بما يحقق لها ربحية أعلى.

دراسة (فحماوي، ٢٠٠٠م)

في قراءته للميزانية الموحدة لعام ١٩٩٩م للبنوك المرخصة في الأردن أكد على استمرار التحسن الهيكلي في تركيبة الودائع، كما أشار إلى تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية وتسارعه بالنسبة للموجودات والودائع وأثر ذلك كله على ربحية تلك البنوك، وقد عمل على دراسة حركة مصادر الأموال واستخداماتها لدى البنوك المرخصة مؤكدًا على أن الرشد والعقلانية في اختيار مصادر الأموال والكفاءة في أوجه الاستخدام لهذه الأموال يساعد البنك على تحقيق عوائد مرتفعة وربحية أفضل.

دراسة (ملحم، ٢٠٠٠م)

في دراسة بعنوان "حقائق وأرقام مصرفية أردنية" أشار إلى أهمية بند القروض والتسهيلات الائتمانية -كأحد بنود موجودات البنك- في تحقيق ربحية مرتفعة للبنوك، حيث بين أن إجمالي الائتمان الممنوح في نهاية شهر آب لعام ٢٠٠٠م كان يقارب ما نسبته ٣٦٪ من إجمالي موجودات البنوك الأردنية، وقد عمل على تحليل هيكل الائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة إلى ائتمان ممنوح بالعملة المحلية وائتمان ممنوح بالعملة الأجنبية، كما عمل على تحليله وفقا للجهة المقترضة إلى قطاع عام وقطاع خاص، كما عمل على ترتيب التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي وفق أهميتها النسبية على النحو التالي: قطاع التجارة العامة، وقطاع الإنشاءات، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات والمرافق العامة، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع خدمات النقل، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع الزراعة، وقطاع التعدين.

دراسة (أبو مقدم، ٢٠٠١م)

أشار في دراسته (ربحية البنوك بين الواقع والتوقعات) إلى أهمية الدور الذي تقوم به البنوك في خدمة الاقتصاد والذي ينبنى أساسا على قيامها بحشد المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية المختلفة، مؤكدا على أن قيام هذه المؤسسات بدورها المطلوب يستوجب تحقيق قدر معين من الأرباح يضمن الاستمرارية من ناحية والحفاظ على ودائع عملائها من ناحية أخرى. وأكد في دراسته على أن ربحية البنوك تعتمد بالدرجة الأساسية على الهامش المتحقق بين الفوائد المدفوعة على مصادر أموالها والفوائد المقبوضة من استخدامات هذه المصادر، مشيرا إلى أن هناك عوامل عديدة تؤثر على ربحية البنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ربحية البنوك لم تصل إلى الحد المطلوب إذ أنها لا تحقق عائدا على مصادر الأموال من ودائع العملاء وأن ربحية البنوك ناتجة بالدرجة الأساسية عن العائد على حقوق المساهمين مما يستوجب إصلاحا جذريا في القوانين والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية والمالية ليكون هنالك دور للبنوك في تنشيط الحركة الاقتصادية مما سوف ينعكس إيجابا في المدى الطويل على الخزينة والمستثمر والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

دراسة (Molyneux and Thornton, 1992)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك في ثمانية عشر دولة أوروبية وذلك خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩م. وقد قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (المستقلة) التي تؤثر على ربحية البنك (العامل التابع)، ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة:

العوامل المستقلة	العوامل التابعة (كمقياس للأداء)
• شكل الملكية (حكومية، خاصة) • درجة التركز المصرفي • الفائدة على السندات طويلة الأجل • النمو في الطلب على النقود • (رأس المال + الاحتياطيات) / إجمالي الأصول • النقد في الصندوق والبنك+أوراق مالية/ إجمالي الأصول • المصاريف الإدارية / إجمالي الأصول	• صافي الربح قبل الضريبة / حقوق الملكية • صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية • صافي الربح قبل الضريبة/(حقوق الملكية+إجمالي القروض) • صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول • (صافي الربح قبل الضريبة+المصاريف الإدارية)/إجمالي الأصول • (صافي الربح قبل الضريبة + المصاريف الإدارية + مخصص ديون معدومة) / إجمالي الأصول

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان وجود علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ودرجة التركز المصرفي، وكذلك وجود علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الاسمي.

دراسة (Berger, 1995)

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩م) وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة. وقد قام الباحث بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢م) وذلك بسبب إجراء بعض التغييرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩م).
- وجود علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢م).

ومن خلال هاتين النتيجتين توصل الباحث إلى صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل (Optimal Level) في حين يكون هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

دراسة (Coit and Karr, 1997)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكونت عينة الدراسة من ٢٥٠ بنكًا أمريكيًا. وبينت نتائج الدراسة اهتمام البنوك بتحديد مقاييس الأداء حيث بلغت التكاليف السنوية لقياس الأداء ما يقارب ١٥٠ ألف دولار لكل بليون دولار، كما بينت الدراسة أن اهتمام البنوك التجارية صغيرة الحجم بمقاييس الأداء لا يقل عنها في البنوك كبيرة الحجم.

أما المقاييس المستخدمة لقياس الأداء فقد كان أهمها مرتبة ترتيبا تنازليًا:

- العائد على حقوق الملكية (ROE).
- مساهمة الأرباح (Profit Contribution).
- الإيرادات (Revenue).
- المصاريف المباشرة (Direct Expenses).
- العائد على الأصول (ROA).

دراسة (Makhamreh, 2000)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٦م)، وقد استخدم الباحث أربعة مقاييس مختلفة لقياس أداء البنك (المتغير التابع) وسبعة عوامل مستقلة تم تصنيفها ضمن أربعة مجموعات، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
• **العوامل التنظيمية وتتضمن:** – الحجم مقاسًا بإجمالي الأصول. – مستوى التكنولوجيا المستخدمة مقاسة بنسبة (Capital-Labour Ratio). • **العوامل القيادية وتتضمن:** – نسبة الديون إلى حقوق الملكية. – الأرباح المحتجزة. • **العوامل البيئية وتتضمن :** – الناتج المحلي الإجمالي. • **العوامل الإدارية وتتضمن:** – نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الشركات إلى عدد أعضاء المجلس الكلي. – هل المدير العام للبنك عضو في مجلس الإدارة أم لا.	• نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة (EPS). • معدل العائد على الاستثمار (ROI). • سعر إغلاق السهم السنوي. • القيمة السوقية للسهم.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- من أفضل المقاييس لقياس أداء البنوك التجارية في الأردن، نصيب السهم من الأرباح المحققة وسعر السهم والقيمة السوقية للسهم.
- من أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية، العوامل التنظيمية ثم العوامل القيادية في حين لم يكن هناك أي أثر للعوامل البيئية والإدارية على أداء البنك.

دراسة (BART and Micheal, 2000)

هدفت الدراسة إلى بناء إطار نظري لقياس أداء البنك، وقد حدد الباحثين مجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع مقاييس الأداء، من أهمها:

- يجب أن يشجع مقياس السلوك الصحيح للمدراء ويؤدي إلى تعظيم قيمة
- المنشأة وليس فقط معاقبة السلوك غير الصحيح.
- يجب أن يكون المقياس موضوعيًا وقابلاً للمعايرة.
- يجب أن يكون عدد المقاييس أقل من عشرة.

ثانيا: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تم تصنيف متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير التابع (Dependent Variable)

تم اعتبار ربحية البنوك التجارية المتغير التابع في هذه الدراسة وتم قياس الربحية باستخدام معدل العائد على الاستثمار(ROI) والذي يستخدم في قياس مدى كفاءة إدارة البنوك في استثمار أصولها وتم حساب (ROI) من خلال المعادلة:-

$$\text{(ROI) معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حجم الأصول}}$$

المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

شملت المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة ما يلي :

١. حجم حقوق الملكية (Owner Equity size)

تم قياسه عن طريق جمع رأس المال مع الاحتياطيات القانونية والاختيارية والأخرى إضافة إلى الأرباح المدورة (المحتجزة) وكافة العناصر التي تندرج ضمن حقوق المساهمين (حقوق الملكية).

٢. حجم الشركة مقاسًا بإجمالي الأصول (Assets size)

تم قياس هذا المتغير عن طريق أخذ إجمالي الجانب الأيمن (جانب الأصول) في الميزانية العمومية.

٣. نسبة المديونية (Debt Ratio)

تم قياسه بنسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق المساهمين، حيث يتبين من خلال هذه النسبة، مدى اعتماد البنك على أموال الغير كمصدر تمويلي لاستثمارات البنك،

$$\text{ونسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

٤. نسبة الفوائض النقدية (Cash Flows Ratio)

تم قياسها بنسبة صافي التدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين، حيث يتبين من خلال هذه النسبة مدى توافر فائض نقدي قابل للاستثمار،

$$\text{ونسبة الفوائض النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

٥. السيولة النقدية (Liquidity)

تم قياسها من خلال نسبة التداول التي تبين مدى قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل من خلال موجوداته المتداولة، ونسبة السيولة التجارية =

النقد في الصندوق+الرصيد لدى البنك المركزي+أرصدة لدى بنوك في المملكة+أرصدة لدى المركز الرئيسي أو الفروع العاملة خارج المملكة+أذونات خزينة+كمبيالات تستحق خلال ثلاثة أشهر

الودائع+ودائع البنوك الأخرى+أرصدة المركز الرئيسي أو الفروع العاملة خارج المملكة+ الجزء غير المغطى من خطابات الضمان (الكفالات)

٦. مصاريف الدعاية والإعلان (Advertising Expenditures)

تم قياسه من خلال جمع مصاريف الدعاية والإعلان المنفقة سنويًا من البنك على نشاطاته، حيث يتوقع أن مصاريف الدعاية والإعلان تؤدي إلى زيادة المعرفة بنشاطات البنك وإقبال العملاء عليه مما يؤثر على ربحيته إيجابا.

٧. عمر البنك (Bank Age)

تم قياسه بعدد السنوات المنصرمة من تاريخ تأسيس البنك إلى تاريخ الحصول على البيانات السنوية، ويتوقع أنه كلما كان عمر البنك أطول كان معروفًا أكثر من غيره من قبل العملاء مما يؤثر على ثقة هؤلاء العملاء به وبالقائمين عليه وبالتالي يؤثر على ربحية البنك إيجابيًا.

ثالثا: نموذج الدراسة

يتضح من خلال تعريف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها أن المتغير التابع في هذه الدراسة هو ربحية البنوك التجارية وتم قياسها عن طريق معدل العائد على الاستثمار (ROI) في حين أن المتغيرات المستقلة شملت : حجم حقوق الملكية، حجم الشركة مقاسا بإجمالي أصولها، نسبة المديونية، نسبة الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان وعمر البنك.

وقد تم دراسة سلوك هذه المتغيرات للفترة (١٩٩١-٢٠٠٠م)، وعليه فإن النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هو :

$$RoI_{it} = b_{1it}+b_{2it}EQ_{it}+b_{3it}AS_{it}+b_{4it}DE_{it}+b_{5it}CA_{it}+b_{6it}LI_{it}+b_{7it}EX_{1it}+b_{8it}AG_{it}+e_{it}$$

حيث أن :

RoI_{it} تمثل ربحية البنك i للفترة t.

EQ_{it} تمثل حجم حقوق الملكية للبنك i للفترة t.

AS_{it} تمثل حجم البنك مقاسا بإجمالي الأصول للبنك i للفترة t.

DE_{it} تمثل نسبة المديونية للبنك i للفترة t.

CA_{it} تمثل نسبة الفوائض النقدية للبنك i للفترة t.

LI_{it} تمثل السيولة النقدية للبنك i للفترة t.

EX_{it} تمثل مصاريف الدعاية والإعلان للبنك i للفترة t.

AG_{it} تمثل عمر البنك i للفترة t.

e_{it} تمثل الخطأ العشوائي، ويمثل ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

وقد تم تطوير هذا النموذج بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي (Linear regression)

رابعا: فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات الدراسة بالصيغة العدمية على النحو التالي:

H01: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الملكية وربحية البنوك التجارية.

H02: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الموجودات (الأصول) وربحية البنوك التجارية.

H03 : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المديونية وربحية البنوك التجارية.

H04 : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الفوائض النقدية للبنوك التجارية وربحيتها.

H05 : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية للبنوك التجارية وربحيتها.

H06: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مصاريف الدعاية والإعلان المنفقة سنويًا وربحية البنوك التجارية.

H07: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمر البنك التجاري وربحيته.

خامسا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك التجارية العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة الأوراق المالية (سوق عمان المالي) للعام ٢٠٠٠م، وقد تم استبعاد بعضها لعدم توافر معلومات كافية حولها للفترة المعدة عنها الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠ م)، لذا تم اعتماد بيانات (١٢) بنكًا تمثل مجتمع الدراسة (الواردة في ملحق الدراسة).

سادسا: مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تم الرجوع إلى التقارير المالية السنوية والإحصاءات الخاصة بالبنوك التجارية موضع الدراسة والصادرة عن البنوك ذاتها أو الجهات المشرفة عليها، كما تم الرجوع إلى دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية الصادر عن بورصة الأوراق المالية.

سابعا: أساليب تحليل البيانات إحصائيًا

تم استخدام أساليب الإحصاء التحليلي التالية:

١. تحليل التباين (ANOVA Analysis) وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.

٢. تحليل الانحدار المتدرج (Step Wise Regression) وذلك لتحديد المتغيرات ذات الأثر الأكبر على عناصر الدراسة.

٣. معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) للتعرف على اتجاه العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

يوضح الجدول رقم (١) العلاقة بين ربحية البنوك التجارية والعوامل المستقلة للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٠م) وذلك للبنوك مجتمعة مقاسةً من خلال معامل الارتباط ومستوى الدلالة الإحصائية:

جدول رقم (١)
العلاقة بين الربحية والعوامل المستقلة المختلفة

العوامل المؤثرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
حقوق الملكية EQ	0.6265	0.001
إجمالي الأصول AS	-0.3006	0.488
نسبة المديونية DE	0.8849	0.000
الفوائض النقدية CA	0.5286	0.000
السيولة النقدية LI	0.7284	0.024
مصاريف الدعاية والإعلان EX	0.7835	0.005
عمر البنك AG	0.0107	0.094

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

١. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان.

٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى.

٣. هناك ارتباط موجب وعلاقة طردية قوية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، والفوائض النقدية.

٤. توجد علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول ولعل تفسير ذلك أن هناك نسبة من الأصول غير مستثمرة وغير مستغلة بالطريقة المثلى رغم احتساب إهلاكات وأعباء عليها.

٥. هناك علاقة طردية ضعيفة بين ربحية البنوك التجارية وعمر البنك مما يشير إلى أن بعض البنوك ورغم حداثتها إلا أنها استطاعت استقطاب عدد من العملاء وتحقيق أرباح مقاربة لتلك التي تحققها البنوك قديمة التأسيس.

٦. بالنظر إلى معامل التحديد (R square) نجد أنه يساوي (0.658269) مما يعني أن كل العوامل مجتمعة تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، وأن هذه العوامل تفسر ما مقداره (٦٦٪) تقريبا من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية).

٧. بالاعتماد على معاملات الارتباط في الجدول رقم (١) يمكن صياغة معادلة لربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠م) على النحو التالي:

ROI= 0.33 + 0.63EQ - 0.30AS + 0.88DE + 0.53CA + 0.73LI + 0.78EX + 0.01AG

ويوضح الجدول رقم (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات المستقلة مع مراعاة ترتيب هذه العوامل حسب قوة ارتباطها وإيجابيتها بالمتغير التابع (ربحية البنوك) تنازليًا:

جدول رقم (٢)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل المستقلة المختلفة

العوامل المؤثرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة المديونية DE	7946097	20669324
مصاريف الدعاية والإعلان EX	215007.2	154386.1
السيولة النقدية LI	0.659892	0.132249
حقوق الملكية EQ	33164672	51875693
الفوائض النقدية CA	19347235	46965917
عمر البنك AG	21.16000	10.09287
إجمالي الأصول AS	417000000	374000000

في ضوء النتائج السابقة وتحليلها:

تم إثبات صحة الفرضيتين العدميتين الثانية والسابعة إذ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول، ناهيك عن أن هذه العلاقة عكسية (سالبة)، إضافة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وعمرها بالرغم من أن هناك ارتباط موجب بينهما ولكنه ارتباط ضعيف.

إلا أن النتائج أثبتت خطا الفرضيات العدمية الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة مما يعني رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة وبالتالي هناك علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة والعوامل التالية من جهة أخرى: حجم حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، رغم تفاوت قوة هذه العلاقة الطردية من متغير لآخر.

النتائج والتوصيات

يمكن تلخيص ما أظهرته بيانات الدراسة بعد تحليلها إحصائيًا فيما يلي:

١. وجود علاقة ارتباط موجبة بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، ووجود علاقة ارتباط سالبة بين حجم الأصول وربحية البنوك التجارية.

٢. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول وعمر البنك من جهة وربحية البنوك التجارية من جهة أخرى.

٣. المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير نسبيا على المتغير التابع وفي تفسير التغيرات التي تحدث فيه.

وفي ضوء النتائج فإن الباحثين يوصيان بما يلي:

١. إيلاء السيولة النقدية والفوائض النقدية مزيدا من الاهتمام إذ أنهما يؤثران بشكل كبير على ربحية البنوك التجارية.

٢. العمل على دراسة نسبة المديونية وعناصر حقوق الملكية بصورة تفصيلية بما يضمن الاستفادة منها كعناصر مرجحة لزيادة الربحية.

٣. التوجه نحو اندماج البنوك التجارية إذ أن كبر حجم حقوق ملكيتها يساهم بصورة واضحة في زيادة قدرتها على تحقيق الربحية.

٤. زيادة الاهتمام بالدعاية والإعلان واختيار الوسائل التي من شأنها زيادة ثقة الجمهور بالبنوك.

٥. عدم التوسع في حجم الأصول المملوكة من قبل البنوك التجارية ما لم تكن ضرورية للإسهام في إنجاح أعمال البنك إذ اتضح أن حجم الأصول يرتبط ارتباطا سالبا بقدرة البنك على تحقيق الربحية.

٦. تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية على قطاع البنوك لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

المراجع

أولاً : باللغة العربية

أبو فخرة، نادية، "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية (دراسة تجريبية)"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد **الثاني**، إبريل ١٩٩٧م.

أبو مقدم، عيسى، "ربحية البنوك بين الواقع والتوقعات"، *مجلة البنوك في الأردن*، العدد **الأول**، المجلد **العشرون**، كانون ثاني ٢٠٠١م.

بورصة الأوراق المالية (سوق عمان المالي) – "التقارير السنوية" للأعوام ١٩٨٩-٢٠٠٠م.

عبدالجابر، هند، "دور البنوك في تنشيط الاقتصاد الأردني"، ندوة عقدت في المركز الإنمائي الأردني ونشرت وقائعها في *مجلة البنوك في الأردن*، العدد **الرابع**، المجلد **التاسع عشر**، ٢٠٠٠م.

فحماوي، نافع، "قراءة في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ١٩٩٩م"، *مجلة البنوك في الأردن*، العدد **الخامس**، المجلد **التاسع عشر**، حزيران ٢٠٠٠م.

مصطفى، أحمد، "السياسة النقدية والنمو الإقتصادي"، *مجلة البنوك في الأردن*، العدد **السابع**، المجلد **التاسع عشر**، أيلول ٢٠٠٠م.

ملحم، محمد فضل، "حقائق وأرقام مصرفية أردنية"، *مجلة البنوك في الأردن*، العدد **العاشر**، المجلد **التاسع عشر**، كانون الأول ٢٠٠٠م.

ثانيا : باللغة الإنجليزية

Bart and **Michael**, "Performance Measurement: Time for an Overhaul", 2000.

Berger, "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking", 1995.

Coit, Craig I, and **Karr, John**, "Performance Measurement in the Banking Industry: Results of a BAI Survey", *Bank Accounting and Finance*, vol. **10**, No. **3**, 1997.

Makhamreh, Muhsen, "Corporate Performance in Jordan: A study of the Banking Sector", *The Arab Bank Review*, vol. **2**, No. **2**, October 2000.

Malyneux, Philip, and **Thornton, John**, "Determinants of European Bank Profitability: A note", *Journal of Banking and Finance*, vol. **16**, 1992.

ملحق الدراسة

قائمة أسماء البنوك الممثلة لمجتمع الدراسة مرتبة حسب أقدمية سنة تأسيسها

اسم البنك	سنة التأسيس
البنك العربي	١٩٣٠م
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٠م
بنك الأردن	١٩٦٠م
بنك القاهرة – عمان	١٩٦٠م
بنك الإسكان	١٩٧٣م
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٦م
بنك الأردن والخليج	١٩٧٧م
بنك الاتحاد	١٩٧٨م
بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨م
البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨م
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١٩٨٢م
بنك المؤسسة العربية المصرفية	١٩٩٠م

Factors Affecting The Commercial Bank's Profitability in Jordan

HASAN A. KHRAWISH
Assistant Professor
Department of Financial and Banking Sciences
Faculty of Economics and Administration
Al-Hashemeia University, Amman, Jordan

WALEED Z. SEIAM
Assistant Professor
Department of Accounting,
Faculty of Economics and Administration
Al-Hashemeia University, Amman, Jordan

ABSTRACT. This paper aimed to identify the factors allecting the commercial banks profitability in Jordan. To achieve the objectives of the study the data has been collected from those commercial banks listed on the Amman Financial Market (AFM) during 1991-2000.

The data has been analyzed and the findings revealed a number of important points as follows:

- There was a positive significant relationship between the commercial Banks profitability and the following factors: Owner's equity, debt ratio, cash surplus, liquidity as weel as the advertisement expenses..
- There was no significant relationship between the commercial banks profitability and the total assets associated with the age of the bank.
- There was a negative significant relationship between the commercial banks profitability and the total assets.

Based on the results of the study some important recommendations have been suggested which might lead to enhance and develop the role of commercial banks in the process of developing the Jordanian economy.